

المغرب يحدد دعمه لاستقرار دولة مالي ومثانة علاقتهما الثنائية

الرباط - عقد وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، في العاصمة المالية باماكو، مباحثات مع قادة المشهد السياسي في دولة مالي التي عرفت أزمة سياسية حادة قبل عدة أشهر، أسفرت عن تغيير في مراكز القوى داخل مؤسسات الدولة التي تمر بفترة انتقالية، إذ التقى بوريطة بالرئيس المؤقت باه نداو، بعد تنصيبه الجمعة الماضي.

وقام وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، الثلاثاء، بزيارة تضامنية إلى مالي تنفيذًا لتعليمات العاهل المغربي الملك محمد السادس، مؤكداً استعداد المغرب لمساندة مالي في هذه المرحلة المهمة من تاريخها الحالي.

وأبرز الدبلوماسي المغربي، أن بلاده تضع دائماً مصالح الشعب المالي خارج كل الظروف والسياقات السياسية.

ونجح وزير الخارجية والسفير حسن الناصري، بالعاصمة باماكو، وتعليمات دقيقة من الملك محمد السادس بمباشرة وساطة عاجلة وسرية بين محمود ديكو زعيم حركة 5 يونيو، والرئيس السابق إبراهيم بوكري كيتا، لتقريب مواقف الطرفين وتمكينهما من تجنب البلاد وضعا دمويا، حيث أثمرت الوساطة التزامهما بما اتفقا عليه والحفاظ على الهدوء، وخصوصاً تعليق وإنهاء المظاهرات التي خلفت ضحايا.

ويرى خبراء في العلاقات الدولية، أن المملكة ملتزمة بإرساء أطر وسياسات نهوض هذا البلد وأمنه لكونه سيساهم في استقرار المنطقة وعدم انجرافها إلى حروب أهلية تستفيد منها الجماعات المتطرفة.

وتباحث بوريطة مع رئيس المجلس العسكري العقيد أسيمي غويتا، الذي أدى اليمين الدستوري الجمعة كقائد للبلاد، كما التقى مع الوزير الأول المكلف بتشكيل الحكومة الانتقالية مختار وان، فضلاً عن اجتماعه مع الزعماء الروحيين للبلاد، الإمام محمود ديكو، وبويي حيدرا.

وأكد الزعيم الديني المالي، الإمام محمود ديكو، بإماماكو، أنه في كل المناسبات التي تمر بها مالي بأوضاع صعبة، فإن المغرب هو أول بلد يقدم المساعدة لها، وأن دعم المملكة المغربية المالي يعكس تاريخاً طويلاً يجمع بين الشعبين.

وأوضح في تصريح صحفي "أن هذا ليس تعاوناً وليد اليوم، إذ منذ استقلال



الإمام محمود ديكو
دعم المملكة المغربية
مالي يعكس تاريخاً
طويلاً يجمع بين الشعبين

ويحظى الملك محمد السادس بمكانة كبيرة عند كافة الفئات المالية، واعتباراً للتقارب الديني وبخاصة المذهب المالكي، الذي يجمع البلدين، وهو ما جعل الزعماء الروحيين والسياسيين والعسكريين يؤمنون بالأدوار التي تقوم بها المملكة في المساهمة في استقرار البلاد، وهذا ما أكدته رئيس المجلس العسكري في مالي، أسيمي غويتا، بالقول "إن المغرب متميز عن غيره في غرب أفريقيا".

وشدد الإمام ديكو، أنه يتعين علينا تجديد التأكيد على هذه الروابط التي تجمع شعبينا وتعزيزها أكثر، مشيراً إلى أن زيارة وفد هام من المملكة المغربية إلى مالي "تترجم في الواقع كل الود والصدقة تجاه الشعب المالي، لاسيما ما يمثله أمير المؤمنين الملك محمد السادس بالنسبة لمالي".

وكانت عناصر من الجيش في مالي قد أعلنت بتاريخ 27 أغسطس، إطلاق سراح الرئيس السابق إبراهيم بوكري كيتا، الذي أطيح به بعد 7 سنوات على رأس هذا البلد، والإفراج العلني كان بمثابة دليل على حسن النية موجه إلى دول المنطقة للدخول في مرحلة انتقالية تجنبا لأي معضلة سياسية وعسكرية.

حزب العمال الجزائري من حليف لبوتفليقة إلى قاطرة المعارضين لتبون

لويزة حنون: الاجتماع عقد للخروج من الأزمة وليس للانقلاب على المؤسسات



تغيير المراكز لحصد نقاط سياسية

بعد إبطال عقوبة الـ15 عاما سجنا نافذة التي صدرت في حقها، وتمت إحالتها إلى السجن في مايو 2019، رفقة كل من سعيد بوتفليقة، شقيق ومستشار الرئيس السابق، وقائدي جهاز الاستخبارات السابقين الجنرال أحمد مدين (توفيق)، وعثمان طرطاق (بشير).

واتهمت في تصريح سابق لها، قيادة الجيش السابقة وعلى رأسها الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، بالانقلاب على الرئيس السابق، وأن ما قامت به رفقة الأشخاص المذكورين كان من قبيل البحث عن خارطة طريق للخروج من الأزمة التي أحدثتها ثورة الشارع في فبراير 2019.

وهددت لويزة حنون، في ندوتها الصحافية، بما وصفته بـ"التضييق الممارس على الأحزاب"، خاصة التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الذي منع من عقد ندوة مكتبه الوطني، واضطر إلى تنظيمها في مقر الحزب، كما يتجه رئيسه محسن بلعباس إلى التجريد من الحصانة النيابية، بعد الطلب الذي تقدمت به وزارة العدل لإزالة البرلمان. واعتبرت المتحدث مجرد "انعقاد دورة اللجنة المركزية للحزب هو نجاح في حد ذاته، قياسا بالتهريب الذي

وفي ندوة صحافية عقدتها لويزة حنون بمقر حزبها في العاصمة، توقعت زعيمة حزب العمال، عودة الحراك الشعبي إلى الميدان، ولم تستبعد أن تأخذ الموجة الثانية من الحراك الطابع الاقتصادي والاجتماعي، في إشارة إلى حالة الغليان الشعبي نتيجة الإكراهات التي فرضتها الأزمة الاقتصادية وجاهة كورونا.

وذكرت بان "اللجنة المركزية قررت تحضير الحزب لتجنب الانفلات، وإطلاق جهود وحدة العمل بين مختلف النقابات والمناضلين السياسيين، لأن المطالب الاقتصادية والاجتماعية بالمطالب السياسية ضروري".

ولم تفوت رئيسة حزب العمال الفرصة لتدين "سجن المناضل والنائب البرلماني الأسبق خالد تزاغرت لمدة عام نافذ من طرف محكمة أقبو بجاية"، وقالت "العقل لا يستوعب الحكم الصادر في حقه.. ما ذنب خالد تزاغرت؟ هل هو للتخويف؟ خالد تزاغرت في السجن من أجل نضاله السياسي.. إنها فضيحة لا تضاهيها إلا فضيحة الصحافي خالد درارني".

وكان القضاء العسكري قد أطلق سراح لويزة حنون في فبراير الماضي،

يستعد حزب العمال الجزائري للتوقيع كقاطرة للمعارضة السياسية، بعد التعبير عن رفضه لكل المسارات التي رسمتها السلطة بداية من الانتخابات الرئاسية الأخيرة والدستور الجديد، والانخراط في تكتل قوى البديل الديمقراطي المعروف بمواقفه الراديكالية تجاه السلطة.

صابر بلدي

الجزائر - يتجه حزب العمال اليساري الجزائري إلى التوقيع كقاطرة للقوى السياسية المعارضة للسلطة، متخذاً من تعرض زعيمته للسجن خلال الأشهر الماضية كورقة قطعية، رغم أنه لم يفعلها مع نظام الرئيس السابق، لما كان يحوز على قنوات اتصال وتساو مع السلطة، فيما كانت قوى أخرى تبحث عن وقف طموح الرجل للمرور إلى ولاية رئاسية خامسة.

وكتفت زعيمة العمال لويزة حنون في الأونة الأخيرة من تصريحاتها المناهضة للسلطة، في خطوة تمخ عن قطيعة تامة بين الحزب والنظام القائم، خاصة لما كشفت تفاصيل ما بات يعرف بـ"الاجتماع السري" في مارس 2019، الذي ترتبت عليه الإطاحة بباكير رموز النظام السابق، ومحاكمتهم في القضاء العسكري بتهم التخطيط والتآمر على سلامة الوحدة الوطنية ومؤسسات الدولة.

بعدما كان الحزب في تواصل مع سلطة بوتفليقة، بات مدرجا في خانة الأحزاب الراديكالية التي ترفض رموز الطبقة الجديدة

وسجل الحزب منعطفا كبيرا في مسيرته السياسية، فبعدما كان على تواصل مستمر مع سلطة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، لما كانت قوى معارضة تبحث سبل وقف الذهاب إلى ولاية رئاسية خامسة، بات مدرجا في خانة الأحزاب الراديكالية التي لا ترضى بأقل من الرحيل الكلي لرموز الطبقة الجديدة من النظام الحاكم في البلاد.

خلاف متصاعد بين الكتلة الديمقراطية وقلب تونس لترؤس لجنة المالية في البرلمان

أحمد نجيب الشابي مستاء من مواقف قيس سعيد

تونس - أكد رئيس الحركة الديمقراطية أحمد نجيب أنه صدم بموقف الرئيس التونسي قيس سعيد وتصريحاته الأخيرة المؤيدة لتطبيق عقوبة الإعدام على خلفية جريمة قتل فتاة هزت الرأي العام مؤخرا.

وقال الشابي في تصريح لإذاعة محلية "باغتني موقف الرئيس مرة أخرى، تونس عقلت تنفيذ الإعدام منذ سنة 1991، وموقف مماثل سيزيد الوضع تشنجا.. لدي أمل وحيد في أن يتفق نواب الشعب على قانون بتعليق تنفيذ الإعدام ليقيد الرئيس ولا ينقى تحت رحمته".

وأضاف الناشط السياسي "فوجئت وصدمت بهذا القرار المستعجل.. والشخص المعني لم يحاكم ولم يثبت الجرم عليه بعد".

اللجنة، وأنه ينتظر قرار مكتب المجلس في اجتماعه خلال الأسبوع الجاري. يشير إلى أن الكتلة الديمقراطية قد قاطعت أشغال لجنة المالية التي تنكب منذ أسبوعين على مناقشة مشروع قانون ذا صبغة استعجالية تتعلق بتنشيط الاقتصاد وإدماج الاقتصاد الموازي، إلى حين تسوية الخلاف حول رئاستها.

وأفاد النائب عن الكتلة الديمقراطية خالد الكريشي في تصريح لـ"العرب" بـ"أن الإجراء الذي قامت به الكتلة طبيعي ومن حقنا أن نراس لجنة المالية ككتلة معارضة في البرلمان". وأضاف الكريشي "المشكلة أن ما قام به حزب قلب تونس مخالف للقانون وكان من الأجبر بعباس اللومى أن يتخلى عن منصبه بإرادته حسب النظام الداخلي المتفق عليه".

وأشار النائب عن حركة الشعب إلى "تشبّههم بخلي عياض اللومى عن منصبه وتنصيب من رشحته الكتلة". ومن المنتظر أن تؤول رئاسة لجنة المالية إلى الكتلة الديمقراطية باعتبارها أكبر كتلة معارضة وصوتت ضد منح الثقة لحكومة هشام المشيشي. واستمر صمت البرلمان رغم انعقاد اجتماعات مكتب المجلس الذي لم ينظر في إعادة توزيع الكتل وخير تاجيلها إلى ما بعد افتتاح السنة البرلمانية.

وما سيرافقه من استعدادات وأعمال تحضيرية. وبرهن هذا التصعيد على تنامي شكل الصدام بين الكتلتين، حيث كانت لجنة المالية ساحة معركة بين الكتلة الديمقراطية وقلب تونس خلال الأسابيع الأخيرة.

وأفاد الباحث في العلوم السياسية محمد الصبحي الخلفاوي بـ"أن الدستور التونسي ينص على أن لجنة المالية تترأسها المعارضة، والخلاف بين الكتلة الديمقراطية وكتلة قلب تونس بالبرلمان كان يمكن حله بطريقة أسهل بان يترك عياض اللومى رئاسة اللجنة للنائب الأول لفترة انتقالية قصيرة وبعث رسالة جيدة للجميع، لا هيكل المحي يتراس اللجنة واللومى يتراس".

وأضاف الخلفاوي، في تصريح لـ"العرب"، "أن هذه الخطوة بين الحزبين ستساهم في تازيم الوضع في الفترة القادمة، باعتبار أن لجنة المالية والتخطيط هي بداية التوتّر، ولكن الصراع سيتواصل على كل مشاريع المالية".

وتساءل الناشط السياسي عن شكل المشهد السياسي القادم في ظل وجود أغلبية مسيطرة على البرلمان، فضلا عن مستقبل حكومة المشيشي التي ستعكس

خالد الكريشي
كان من الأجدر بعباس اللومى أن يتخلى عن منصبه بإرادته

خالد هدي

تونس - تفاقم الخلاف بين كتلتي قلب تونس والكتلة الديمقراطية في البرلمان التونسي بشأن رئاسة لجنة المالية والتخطيط والتنمية التي يرأسها النائب عن كتلة قلب تونس عياض اللومى منذ الدورة البرلمانية الأولى، فيما تتمسك الكتلة الديمقراطية بالمطالبة بحقها في رئاسة اللجنة.

وأعلنت الكتلة الديمقراطية، الثلاثاء، أنها تقترح النائب هيك المكي رئيسا للجنة المالية والتخطيط والتنمية عوضا عن النائب عن كتلة قلب تونس عياض اللومى، على اعتبار أن الدستور خص بها المعارضة لا أحزاب الحكم، ولأن عياض اللومى ينتمي إلى كتلة باتت تنتمي إلى الائتلاف الحاكم منذ غرة سبتمبر الجاري فلا يحق له ترؤس اللجنة.

وتوجهت الكتلة الديمقراطية بهذا المقترح إلى رئاسة البرلمان، وطالبت بتعليق أشغال اللجنة إلى حين انتقال رئاستها إلى كتل المعارضة وفق نص الدستور، وعدم السماح بخرق النص الدستوري الصريح.

وتعتبر لجنة المالية والتخطيط والتنمية بمثابة حجر الزاوية في توجيه نقاشات مشروع قانون المالية لسنة 2021